# العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق

## باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto

م.د. ندوة هلال جودة
م.د.رجاء عبد الله عيسى
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
جامعة البصرة

**الخلاصة**

ان مشكلة البطالة اخذت يوماً بعد يوم تزداد خطورة وتتفاقم في العراق وذلك نتيجة الظروف التي مر بها العراق منذ عقد الثمانينيات من القرن المنصرم وحتى يومنا هذا مما انعكس ذلك على العاطلين عن العمل بشكل خاص وعلى الاستقرار الامني والاقتصادي في العراق بشكل عام .اذ ان عرض القوى العاملة اصبح في ظل الظروف اعلاه اكبر من الطلب على العمل مما يترك اثار اجتماعية واقتصادية كبيرة على الفرد العاطل.

وعليه فان ظاهرة البطالة في العراق أصبحت مشكلة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وتعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل في السياسات الاقتصادية والهيكل الاقتصادي مما ادى الى اثار اجتماعية كبيرة اذ ان البطالة تعد افة اجتماعية خطيرة تنخر الجسم الاقتصادي فهي تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو وتلاشي الرفاه الاقتصادي. وعليه فان تخفيف من حدة البطالة يتطلب تحقيق نمو حقيقي في البناء الاقتصادي حسب قانون اوكن واختبارToda-Yamamoto test اللذان بينا طبيعة العلاقة العكسية بين المتغيرين .

**المقدمة**

تعد مشكلة البطالة إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه جميع بلدان العالم سواء كانت النامية او المتقدمة، وتبرز خطورة هذه المشكلة في العراق ان معدلات البطالة في حالة تزايد مستمر، وهذا التزايد يمثل هدراً للموارد البشرية مما يترتب على ذلك اثار اقتصادية سلبية وتصبح هذه المشكلة اكثر خطورة عندما تشكل الفئة العمرية الشابة نسباً عالية من بين العاطلين عن العمل.

وتعني البطالة بشكل عام زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي للعمل لذا فان مفهوم البطالة هو مفهوم نسبي والذي غالباً ما يستدل عليه من عدد العاطلين وبما متوفر من البيانات.

ويعاني الاقتصاد العراقي الكثير من المشاكل الا ان قضية البطالة احدى المشكلات الرئيسة التي تواجه الاقتصاد . فالبطالة تعد أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في هذه المرحلة وخلال السنوات المقبلة نظرا لانعكاساتها العميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .كما انها شكلت سبباً رئيساً في انخفاض مستوى المعيشة لشريحة واسعة من المواطنين ،وقد كانت هناك اسباب داخلية وخارجية ساهمت في انتشار البطالة في الاقتصاد العراقي.

**مشكلة البحث :**

لقد خاض العراق حروب منذ عام ١٩٨٠حتى سقوط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣ في بداية الألفية الثالثة ارتفعت معدلات البطالة رغم وفرة الموارد الاقتصادية فيه كما ان الدولة لم تسعى الى وضع خطط لمعالجة البطالة .

**فرضية البحث:**

ان العلاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة في العراق ،فكلما حصل تحسن في معدلات النمو الاقتصادي سيحصل تخفيض في معدلات البطالة

**هدف البحث:**

يهدف البحث الى دراسة الفقرات التالية:

١-الأسباب الرئيسة للبطالة في العراق

٢-قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق في ضوء قانون اوكن Okun واختبار Toda-Yamamoto .

٣- وضع مقترحات لتخفيف حدة البطالة في العراق

**منهجية البحث:**

لاثبات صحة فرضية البحث او نفيها قد استخدمت الباحثتان أسلوب التحليل الوصفي لبيان أهمية النمو الاقتصادي في تخفيف حدة البطالة في الاقتصاد العراقي، والتحليل الكمي القياسي والرياضي لحساب معامل اوكن وقياس واختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة .

## المبحث الاول

## الاطار المفاهيمي للبطالة

### ١-١- المفهوم الاقتصادي للبطالة :

البطالة ظاهرة اقتصادية وجدت في غالبية المجتمعات على الكرة الارضية وهي من المشاكل الصعبة والمعقدة التي واجهت ولا تزال تواجه اقتصاديات المجتمع الانساني ككل .ولا تخلو أي دولة من تلك المشكلة او الظاهرة على مر العصور .ولذلك استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية اصحاب القرارات السياسية وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي والاقتصادي .

فالبطالة في اللغة هو ما بطل الاجير يبطل بالضم وبطالة بالفتح أي تعطل فهو بطال ، اما في القاموس الاقتصادي فكلمة بطالة تعني الاجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل ، اما تحديد مفهوم البطالة اصطلاحيا فنجد ان هناك صعوبة بين الاقتصاديين في الوصول الى مفهوم محدد له ،اذ تعددت التعريفات التي تناولتها . فيرى بعض الاقتصاديين ان البطالة هي الحالة التي تنطبق على الاشخاص الغائبين عن العمل ولا يعملون ولكنهم يبحثون بصورة جدية عن فرصة عمل ويرى بعضهم ان البطالة تمثل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في مجتمع معين وبين فرص العمل المتاحة تلك التي يتمخض عنها عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية او جزئية رغم قدرتها على العمل ورغبتها فيه ،ومرد ذلك كله الى القيود التي تفرضها حدود الطاقة الاستيعابية وقدرتها في الاقتصاد القومي .وهناك فئة ثالثة من الاقتصاديين تعرف البطالة بانها عدم قدرة جزء من قوة العمل في الحصول على فرص عمل فضلا عن ذلك فان هناك من يرى ان البطالة تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما بالاضافة الى وجود العديد من الاراء الاخرى (١) .

وفيما يخص التعريف الذي طرحته دائرة المعارف الامريكية من ان البطالة هي حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير الى الاشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه ،وهذا يعني ان البطالة تمثل الافراد الذين لا يعملون في موسم معين فقط ،والافراد الذين يعملون بشكل مؤقت واخيرا العاملون فعلا ولكن ذوي انتاجية منخفضة (٢).

---

[1]- منهل مجيد احمد ،اوان عبدالله الفيضي ،مشكلة البطالة الاسباب والمعالجات ، ندوة البطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي، جامعة الموصل،كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد،٢٤ اذار ٢٠٠٩ ،ص ٥.

[2]- د. ازاد احمد سعدون ،د.سمير فخري نعمة العاني ،انعكاسات السياسات المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي . ندوة البطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي، جامعة الموصل،كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد،٢٤ اذار ٢٠٠٩) ،ص٢ .

كما ان هناك مفهوم اخر للبطالة يشير الى انها تلك الفترة التي يقضيها العامل او القادرون على العمل (والذين يدخلون ضمن القوى العاملة ) بدون عمل وهنا لا بد من التفريق بين البطالة ونقص العمالة فهذه الاخيرة تعني نقص ايام العمل او ساعاته او نقص وسائل العمل مما يحول دون اداء العمل بكفاءة .

وهذا يعني ان البطالة بالمفهوم الاقتصادي يقصد بها التوقف عن العمل او عدم توافر العمل الشخصي القادر عليه وراغب فيه وقد تكون بطالة حقيقية او بطالة مقنعة وغيرها (٣) .

فالبطالة عموما تعني الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الاجور السائدة وحجم العمل المستخدم عند تلك المستويات وذلك خلال فترة زمنية محددة وبهذا فان مفهوم البطالة بشكل عام يعني تعطيل جزء من قوة العمل الكلية أي العرض الكلي للعمل . وذلك بسبب عدم توافر فرص العمل الكافية لاستيعاب جميع قوة العمل ولفترة محددة يعود بعدها العاطل عن العمل الى العمل وعلى هذا الاساس يمكن تحديد مفهوم البطالة بأنها زيادة العرض الكلي للعمل على الطلب الكلي عليه أي تعطيل الاشخاص الراغبين في العمل والقادرين عليه نتيجة اسباب متعددة (٤) .

وهناك نوعان من البطالة هما البطالة القياسية والبطالة المتراخية والاخيرة مفهوم طرح لاول مرة عام ١٩٨٢ حيث يكون البحث عن العمل متراخيا ويعالج الحالات التي تكون فيها وسائل البحث عن العمل محدودة الأهمية حيث يكون سوق العمل غالباً غير منظم او مجاله محدود ويكون امتصاص العمال غير كافٍ حينها او ان يعمل جزء كبير من القوى العاملة لحسابهم الخاص ٥.

ويقصد بالبطالة المتراخية والتي تشمل البطالة القياسية و العمال المحبطين و يؤدي هذا الى زيادة عدد العاطلين عن العمل وبالتالي حجم الفئة النشيطة اقتصاديا ،اما البطالة القياسية فهي تشمل على ان يكون الفرد بدون عمل ومستعد للعمل ، ويبحث عن عمل وبهذا فأن هذا المفهوم يشمل فئة العمال المحبطين وفئة العمال غير القادرين على استخدام القدراتهم بشكل تام الظاهرة منها والمبطنة (٦).

اما بالنسبة للمفهوم الذي طرحه اوكن (Okun) والذي يربط الدخل الحقيقي وتأثير النمو على مستويات الاستخدام ،فانخفاض الدخل يعني انخفاض في الانتاج وتسريح للقوى العاملة وبالتالي وجود عدد من العاطلين او ما نسميه بالهدر الاقتصادي للموارد البشرية التي تمثل عنصر اساسي في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . وهذا ما يحاول البحث تسليط الضوء عليه.

وبعد تعريف البطالة ، لا بد من تحديد مفهوم من هو العاطل عن العمل فكما هو معروف ان من اهم صفات العاطل انه لا يعمل لكن هذا المفهوم غيركافٍ حيث يوجد افراد لا يعملون لانهم غير قادرين على العمل او هناك افراد قادرين على العمل ولكنهم لا يعملون . فمثلا السكان النشيطون اقتصاديا هم السكان الذين يمثلون جانب العرض للعمل والذي يتضمن (السكان في سن العمل - الاشخاص خارج قوة العمل ) وقد حدد سن العمل للذكور بين ١٥-٦٤ سنة وللاناث ١٥-٥٩ سنة .

---

[3]- خالد حامد عبد ،دور الضرائب في مكافحة البطالة، ندوة البطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي، جامعة الموصل،كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد، ٢٤ اذار ٢٠٠٩) ،ص٥.

[4]- منهل مجيد احمد ،اوان عبدالله الفيضي ،مصدر سابق،ص ٥

[5] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي :مسح التشغيل والبطالة عام ٢٠٠٨ ،بغداد،٢٠٠٨،ص٥.

[6]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،مسح الاحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤ ،ج٢،التقرير التحليلي ،ط١،بغداد،٢٠٠٥،ص١٣٤ .

اما العاطلون عن العمل فهم الافراد الذين لا يعملون اكثر من ساعة في اليوم او اسبوعا في الشهر ولديهم استعداد للعمل ويبحثون عن عمل بشكل نشيط .ونقيض العاطلين هم العاملون الذين يعملون بشكل فعلي وبأجر او لحسابهم الخاص (٧). والمخطط التالي يوضح ذلك .

**الشكل (١)**

**تصنيف السكان اقتصاديا**

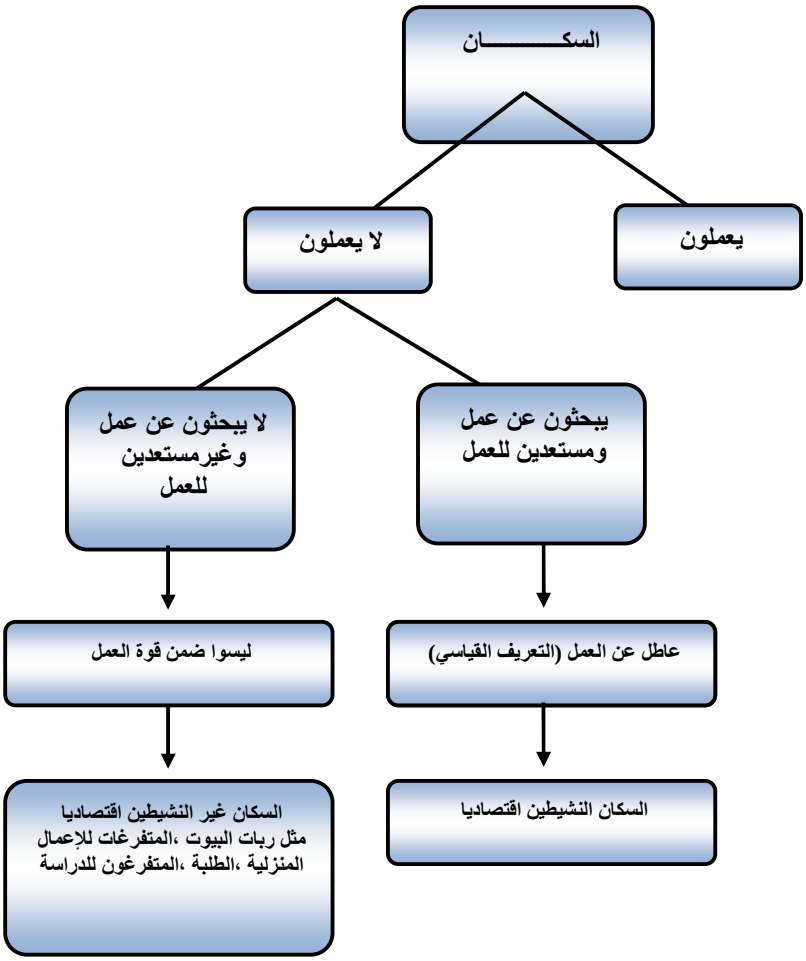


المصدر : محمد ناصر اسماعيل ،عدوية ناجي عطيوي ،واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة ١٩٧٧-٢٠٠٤، مجلة التقني ،هيئة التعليم التقني ،مجلد ٢١،ع٦، ٢٠٠٨ ، ص ٩ .

وعليه يمكن ان نوضح ان البطالة هي حالة تعطل جزء من قوة العمل الكلية ،أي زيادة العرض الكلي على الطلب الكلي . وبشكل عام يمكن تحديد حالة المتعطل عن العمل من خلال الاتي (٨):

[7] - محمد ناصر اسماعيل ،عدوية ناجي عطيوي ،واقع التشغيل والبطالة في العراق للفترة ١٩٧٧-٢٠٠٤، مجلة التقني ،هيئة التعليم التقني ،مجلد ٢١،ع٦، ٢٠٠٨ ، ص ٨

[8] - مركز المشروعات الدولية الخاصة ،المنظمة الكردستانية للتنمية الاقتصادية ،تداعيات البطالة والبطالة المقنعة ،دراسات في اولوية الاصلاح الاقتصادي في اقليم كردستان ،٢٠٠٨،ص١٠ .

أ- كونه جاهزا للعمل ويبحث عن عمل ولكن لا يجد فرصة لذلك .
ب- يمكن ان يطلب العمل مرة اخرى .
ج- انتظار الحصول على عمل لمدة محددة
د - الافراد الذين لا يقدمون نشاطات انتاجية حقيقية في فترات دوامهم المحدد فيتلقون دخولا ولكن دون انتاج مقابل .

وقد وضعت منظمة العمل الدولية شروطا عديدة ليعد الفرد عاطلا عن العمل وهي (٩) :
١- ان يكون الشخص في السن المحددة لقياس السكان النشيطين اقتصاديا .
٢- ان يكون من دون عمل ، أي لا يعمل مقابل اجر او لحسابه الخاص .
٣- مستعد للعمل باجر او لحسابه الخاص .
٤- يبحث عن عمل ويقبل بمستوى الاجر الزائد ،لكنه لا يجد عملا .

## المبحث الثاني

## تحليل البطالة في العراق .

### ٢-١- حجم البطالة في العراق

يشكل عنصر العمل بمستوياته المختلفة اهم عناصر الانتاج باعتباره العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين باقي عناصر الانتاج لخلق الانتاج السلعي والخدمي وقوة العمل هي الشرط الضروري لتحقيق الاعمار والتنمية الاقتصادية والتقدم الشامل في أي دولة .ان عمل وتعطل قوة العمل يعتبر ذو ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية بينما تشكل انتاجيتها العامل المحدد الرئيسي للقدرة التنافسية لاي اقتصاد .وتتحدد الانتاجية بمستواها التعليمي والمهاري وبمدى حداثة الفن الانتاجي الذي تعمل في اطاره وبالذات مدى حداثة الالات المستخدمة ومدى كفاءة النظام الاداري ومدى تطور البنية الاساسية والخدمات المساعدة .

وتضع الدولة قضية البطالة وكأنها تجري خارجها ولا صله لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية بخلقها او زيادتها ،رغم ارتفاع نسبة العمالة في العراق .الا انه لم يحظ موضوع مؤشرات البطالة في العراق بالاهتمام الا بعد احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ ،حيث ازداد الاهتمام بهذا الموضوع دوليا وعربيا . وفي محاولة للتعرف على حجم البطالة في العراق لفترات مختلفة يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (١).

**جدول رقم (١)**

**معدلات البطالة المسجلة للسنوات ١٩٧٧-٢٠٠٩ وحسب النوع والبيئة ( نسبة مئوية %)**

| السنة | معدلات البطالة في الحضر | | | معدلات البطالة في الريف | | | معدلات البطالة في عموم العراق (%) | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | اناث | المجموع | ذكور | اناث | المجموع | ذكور | اناث | المجموع |
| ١٩٧٧ | ٣,١ | ٥,٢ | ٣,٣ | ٤,١ | ٠,٣ | ٣,١ | ٣,٥ | ٢,١ | ٣,٢ |
| ١٩٨٧ | ٣,٥ | ٧,٨ | ٣,٥ | ٣,٦ | ٣,٦ | ٣,٦ | ٣,١ | ٧,٥ | ٣,٦ |
| ١٩٩٧ | ١٤,٧ | ٢,٢ | ١٣,٣ | ١٥,٣ | ١,٧ | ١٤,٠ | ١٥,٠ | ٢,١ | ١٣,٦ |
| ٢٠٠٣ | ٣١,٠ | ٢٢,٣ | ٣٠,٠ | ٢٨,٩ | ٦,٧ | ٢٥,٤ | ٣٠,٢ | ١٦,٠ | ٢٨,١ |
| ٢٠٠٤ | ٢٨,٣ | ٢٢,٤ | ٢٧,٧ | ٣١,٢ | ٣,١ | ٢٥,٧ | ٢٩,٤ | ١٥,٠ | ٢٦,٨ |
| ٢٠٠٦ | ٢٠ | ٣٧ | ٢٣ | ١٥ | ٨ | ١٣ | ١٦,١٦ | ٢٢,٦٥ | ١٧,٥ |
| ٢٠٠٩ | - | - | - | - | - | - | ٢٧ | ٨٣ | ١٨ |

[9]- مركز المشروعات الدولية ،مصدر سابق ،ص١١.

المصدر:


- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ ،بغداد ،٢٠٠٤ ،صفحات مختلفة .
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤ ،بغداد ،٢٠٠٥ ،صفحات مختلفة .
- Global SecurityIRAQ: Growing unemployment threatens stability. UN says ٢٠٠٩


يتضح من خلال الجدول (١) ان معدلات البطالة عام ١٩٧٧ كانت اعلى نسبة في الحضر بين الاناث فقد بلغت ٥,٢% فيما ارتفعت نسبة بطالة الذكور في الريف بنسبة ٤,١% عنها في الحضر . اما فيما يخص معدلات البطالة في عموم العراق ،فقد بلغت اعلى نسبة بين الذكور ٣,٥% مقابل ٢,١% للاناث .اما على مستوى الجنسين فقد بلغت ٣,٢%. وهذه النسبة يمكن اعتبارها حركة عمل أي انه في عام ١٩٧٧ كان هناك استخدام كامل لقوة العمل ويعزى السبب في ذلك الى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهده العراق في عقد السبعينيات من القرن العشرين .

اما في عام ١٩٨٧ فقد تبين ان معدل البطالة كان اعلى نسبة له بين الاناث الحضريات بنسبة ٧,٨% فقد بلغت معدلات البطالة ٣,٦% للذكور والاناث في الريف .وفيما يخص عموم العراق فقد كانت اعلى نسبة للاناث وهي ٧,٥% مقابل ٣,١% للذكور ، كما بلغت معدلات البطالة لكلا الجنسين ٣,٦% ، ويمكن ان يعزى سبب التقارب في معدلات البطالة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٧ الى استمرار استخدام القوى العاملة مع تجنيد معظم الطاقات البشرية بسبب الحرب العراقية الايرانية .

اما بالنسبة لمعدلات البطالة بعد عام ١٩٩٠ ونتيجة لظروف الحصار الاقتصادي وحرب الخليج فقد اختلفت معدلات البطالة عن السنوات السابقة . حيث نجد في تعداد عام ١٩٩٧ ان اعلى نسبة بطالة بين الذكور في الريف بلغت ١٥,٣% مقابل ١٤,٧% للذكور في الحضر . اما بالنسبة لمعدلات البطالة في عموم العراق فقد كانت اعلى نسبة للذكور هي ١٥,٠% مقابل ٢,١% للاناث . اما لكلا الجنسين فقد بلغت ١٥,٦% ،أي ان نسبة البطالة بين الذكور عام ١٩٩٧ ارتفعت بسبع امثال نسبة البطالة بين الاناث وهذه النسب غير طبيعية وغير اعتيادية خاصة في العراق ويعزى سبب ذلك الى دخول اعداد كبيرة من الاناث في قوة العمل وخروج الكثير من الذكور منها في فترة الحصار الاقتصادي .

وبعد عام ٢٠٠٣ قدرت وزارة التخطيط نسبة البطالة بـ (٣٠,٢%) للذكور و(١٦%) للاناث .فيما قدرت بعض الاحصائيات ان حوالي ٦٠ % يعانون من البطالة عام ٢٠٠٣ من مجموع القوى العاملة(١٠) .

كما تفضح المسوحات التفاوت الصارخ بين معدلات البطالة بين المحافظات حيث تأتي محافظة ذي قار في مقدمة المحافظات ذات البطالة المرتفعة بنسبة تفوق ٤٦,٢% في حين سجلت ادنى المعدلات في كربلاء بـ ١٤% والبصرة ١٥,٥% عام ٢٠٠٣ (١١) .

وقد قدرت معدلات البطالة لاعمار ١٥ سنة فاكثر بحوالي ٢٨,١% و٢٦,٨% و١٨,٠% للاعوام ٢٠٠٣،٢٠٠٤،٢٠٠٥ على التوالي .اما معدلات العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل قدرت بـ (٢٣,٥%، ٣١,٠% ، ٣٠,٣ %) للاعوام ٢٠٠٣،٢٠٠٤،٢٠٠٥كما موضح في الجدول(٢).

[10] - سلام ابراهيم كبة ،الفقر والبطالة في عراق التنمية البشرية المستدامة ،متاحة على شبكة المعلومات الدولية ،الانترنت www.gilgamish.htm .

[11] - د. مهدي العلاق ،التنمية البشرية في العراق :نظرة احصائية ،المؤتمر الاقتصادي الوطني الاول للمدة ١٥-١٦ ايار ٢٠٠٤ ،مركز الدراسات والبحوث ،٢٠٠٥ ،ص١٢

**الجدول (٢)**

**بعض مؤشرات البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٥) - نسبة مئوية**

| السنة / المؤشر | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ |
|---|---|---|---|
| معدل البطالة لاعمار ١٥ سنة فاكثر | ٢٨,١ | ٢٦,٨ | ١٨ |
| معدل العمالة الناقصة بسبب قلة ساعات العمل | ٢٣,٥ | ٣١ | ٣٠ |
| معدل البطالة للشباب بين (١٥-٢٤) سنة | – | ٤٣,٨ | ٢٩,٦ |
| الذكور | | ٤٦ | ٣١,٦ |
| الاناث | | ٣٧,٢ | ٢٨,٧ |
| الحضر | | ٤٩,٢ | ٣٣,٧ |
| الريف | | ٣٧,٢ | ٢٤,٥ |

المصدر: باسم عبد الهادي حسن : البطالة في الاقتصاد العراقي :الاسباب والحلول الممكنة،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة لاحصاء والابحاث ،ص٥.

كما أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان اعداد العاطلين عن العمل المسجلين بمراكز التشغيل والتدريب المهني في بغداد والمحافظات حتى نهاية عام ٢٠٠٦ بلغ ٩١٩ الف و٣٣٥ عاطلا ، وقدرت البطالة عام ٢٠٠٦ بالنسبة للبطالة بين الذكور في الريف بلغت ٨% مقابل ٢٠% للذكور في الحضر . اما بالنسبة لمعدلات البطالة في عموم العراق فقد كانت نسبة الذكور هي ١٦,٦% مقابل ٢٢,٦٥% للاناث . اما لكلا الجنسين فقد بلغت ١٧,٥% كما يوضح ذلك الجدول رقم (١) ،أي ان نسبة البطالة بين الاناث الى الذكور في الريف تدل على انخفاض دور المرأة في العمل بسبب الانفلات الامني الذي ادى الى عزوف الكثير من العوائل في اقحام بناتهن في سوق العمل ،بينما نجد نسبة الاناث الى الذكور في سوق العمل في عموم العراق ترتفع مما يدل على ارتفاع دور المراة في العمل وتحملها مسؤولية العمل والحصول على اجر . بينما بلغ عدد العاطلين عن العمل في العراق من المسجلين في دوائر وزارة العمل أكثر من مليون ومائة وخمسون ألف عاطل عام ٢٠٠٧ (١٢) .

وفي عام ٢٠٠٨ اصبحت ظاهرة البطالة في العراق مشكلة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية ،حيث يشير مسح التشغيل والبطالة ان معدل البطالة بين السكان بعمر ١٥ سنة فاكثر في العراق ولكلا الجنسين هو ١٦,٢٨ % حيث شكل معدل البطالة بين الاناث ٢٣,٣٥% والذكور ١٧,٠٨% ،اما ما يخص معدلات البطالة في المناطق المختلفة فقد بلغت ١٧,٨٣% في مراكز المحافظات و٢١,٩٦%في المناطق الحضرية و١٣,٠٥ % في المناطق الريفية (١٣) . وقد قدرت احدى الدراسات معدلات البطالة لاعمار ١٥ سنة فاكثر للذكور٢٧% على مستوى عموم العراق والاناث بحوالى ٨٣% ولكلا الجنسين ١٨% عام ٢٠٠٩(١٤) .

وما زالت ذي قار تتصدر اعلى معدلات البطالة حيث بلغ ٢٧%لكلا الجنسين فيما تفوقت نسبة الاناث ٤٤,٤% مقابل ٢٤,٧% للذكور . تليها محافظة المثنى ونينوى بمعدل بطالة ٢٧,٥% و٢٣,٠% على التوالي . كما بلغ معدل البطالة بين الشباب للفئة العمرية (١٥-٤٥) سنة حوالي ٣٤,٢٦% لكلا الجنسين وشكل معدل البطالة بين الذكور ٣٣,٦٨% وبين الاناث ٣٦,٩٦% عام ٢٠٠٨ (١٥).

---

[12]- د.سلام ابراهيم كبة ،المصدر السابق ،ص٢٣.

[13] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة،خلاصة نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام ٢٠٠٨ ،بغداد ،٢٠٠٩ ،ص٤.

[14] -IRAQ: Growing unemployment threatens stability. UN says .Op.cit

[15] - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة،مصدر سابق،ص٦

**٢-٢ - مراحل البطالة في العراق**

ان مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي من المشاكل المركبة ،فقد امضت اكثر من ثلاثة عقود من الزمن ولم يفلح العراق بموارده المتنوعة في تحقيق اقتصاد متقدم قائم على المعرفة او تحقيق تنمية حقيقية. فقد مرت ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي منذ السبعينيات في القرن الماضي حتى عام ٢٠٠٩ بأربعة مراحل نستطيع تحديدها بالتالي(١٦).

**١ - مرحلة البطالة السلوكية Behavioral Unemployment**

تظهر هذه الحالة في حالة عزوف بعض العاطلين عن العمل من الانخراط باعمال دنيا خوفاً من نظرة المجتمع .وهذه المرحلة ظهرت في النصف الثاني من عقد السبعينيات واوائل الثمانينيات من القرن العشرين، بعد ان زادت موارد الموازنة العامة بشكل كبير وتوفرت العديد من فرص العمل الا ان عدد كبير من العراقيين كانوا يرفضون الكثيرمنها بسب النظرة الاجتماعية لتلك الأعمال.

**٢- مرحلة البطالة الهيكلية Structural Unemployment**

تتمثل هذه المرحلة بوجود عدد من الاشخاص المتعطلين عن العمل بسبب وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد أي عدم التوازن بين الطلب والعرض ،وقد ظهرت في نهاية عقد الثمانينيات بعد نهاية الحرب مع ايران وتسريح اعداد كبيرة من القوات العسكرية التي لم يكن الاقتصاد العراقي قادراً على استيعابها مرة واحدة .

**٣- مرحلة البطالة المقنعة والبطالة الاجبارية Disguised & Compulsary**

وتعني هناك عدد من القادرين على العمل يعملون في قطاعات اقتصادية معينة ولكنهم لايضيفون شيئاً للانتاج أي ان معدل الانتاجية لديهم صفر اوحتى سالباً وقد ظهرت خلال عقد التسعينيات مع فرض حالة الحصار على العراق وتوقف معظم قطاعاته عن العمل الامر الذي زاد من نسب البطالة لا سيما في قطاع النفط والزراعة وقطاع الخدمات العامة .

**٤- مرحلة البطالة المستوردةImported Unemployment**

وهذه المرحلة بدأت بعد عام 2003 وانفتاح السوق العراقية على جميع المستوردات دون اية قيود ،الامر الذي اوقف العديد من الانشطة الاقتصادية الحرفية التي كانت قائمة والمعامل الصغيرة .

وبالرغم من حصول الانواع الاربعة من البطالة في الاقتصاد العراقي ، الا انها تداخلت مع بعضها البعض وفقا للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي . وتعتبر مرحلة البطالة المستوردة من اخطر انواع البطالة.نظراً لاهمية هذا الموضوع وتأثيراته الكبيرة في الواقع العراقي .

**٢-١- أسباب نشوء البطالة في العراق**

تحدث البطالة نتيجة ظروف اقتصادية او سياسية يصعب خلالها توفير فرص عمل لكافة العاطلين عن العمل .وقد تفاقمت هذه الظاهرة في المرحلة الراهنة لاسباب متعددة في العراق ادت بالنتيجة الى ارتفاع معدل البطالة وزيادة اعداد العاطلين عن العمل .

وعليه فقد تم تحديد الاسباب الرئيسية التي ادت الى نشوء البطالة بمعدلات مرتفعة في العراق ويمكن ايجازها بالاتي :

[16]- باسم عبد الهادي حسن،مصدر سابق،ص ٣.

**اولاً : الأسباب الخارجية**

أ) الحروب والسياسات الاقتصادية :

يعكس سجل الاقتصاد العراقي لـ (٢٥) سنة الماضية تراجعاً كبيراً في مؤشرات الاقتصاد الحقيقي وهو تراجع يقترن بالاحداث الكبيرة في تاريخه و السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة نحو عسكرة الاقتصاد وتحويل الموارد نحو اقتصاد الحرب .فقد شهدت الفترة الاولى منذ عام ١٩٨٠-١٩٨٨ الحرب العراقية الايرانية وهي الفترة التي شهدت تعطيلا للطاقات الانتاجية سبب النقص في توفير النقد الاجنبي لتمويل استيرادات مدخلات الانتاج . مما ادى الى عدم الاستفادة من الطاقات الانتاجية ولم يستعيد الناتج المحلي الاجمالي ذروته الا في عام ١٩٨٩ اذ بلغ حوالي (١٩٤٣٢,٢) مليون دينار(١٧).

وفي عام ١٩٩٠ تعرض الناتج المحلي الاجمالي الى انخفاض حاد في اعقاب فرض الحصار الاقتصادي ،فقد تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي باكثر من ٧٠% مقارنه مع ما كان عليه عام ١٩٨٠ حيث انخفض من ٢١٤٣ دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٣٧ دولار عام ٢٠٠١ (باسعار الصرف الحقيقية للدينار ) ليأتي بعد موريتانيا والسودان واليمن في الوقت الذي انخفض معدل نمو السكان السنوي من ٣,١% الى ٢,٨% (١٨) .

كما ارتفعت معدلات التسرب من التعليم في كافة المراحل وانخفضت معدلات النشاط الاقتصادي بين النساء من ١٢,٩%عام ١٩٨٧ الى ٩,١% عام ١٩٩٧ وتزداد مشاركتهن في القطاع غير الرسمي وباجور وشروط عمل متدنية (١٩) .

كما نجد ان الدولة منذ عام ١٩٩٠ كانت سياستها الاقتصادية تستهدف تقليص الانفاق الحكومي وعدم خلق وظائف جديدة او منح زيادات في الرواتب والاجور . اضافة الى ذلك كان دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي جزئيا بالرغم من ما حدث في السنوات الاخيرة من دعم هذا القطاع .كما ان القطاع العام لا يشغل في تلك الفترة الا ١٥%من قوة العمل الفعلية وهذه النسبة تمثل ٧%من مجموع السكان في سن العمل .لذا فان حجم التشغيل في القطاع العام لا يشكل نسبة مؤثرة في حجم الدخل المتحقق وهذا يعني ان ما نسبته ٤٠% من السكان القادرين على العمل في حالة البطالة (٢٠) .

أ) احداث ٩ نيسان ٢٠٠٣ [21]:

ساهمت الحرب الاخيرة منذ عام ٢٠٠٣ في ازدياد معدلات البطالة في العراق وذلك نتيجة ما ياتي :

١- التدمير والنهب والحرق الذي أصاب مؤسسات الدولة والمال العام عام ٢٠٠٣ ، وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصناعية ، وما تبع ذلك من أعمال التخريب والارهاب وتوقف تام للانتاج حيث توجد حاليا حوالي (١٩٢) شركة صناعية حكومية متوقفة عن العمل تماما وتستوعب لـ (٥٠٠) الف عامل اضافة الى الانخفاض الكبير في صادرات النفط.

٢- تدهور الأحوال الاجتماعية والمدنية في العراق بعد الغزو ويتضح ذلك من اعداد السكان المهجرين والذين زاد عددهم عن (٤) ملايين مواطن .

٣- ان نظام المحاصصة (المبني على معايير الانتماء) والمعمول به حاليا في أجهزة الدولة انعكس سلبياً على قوة العمل وأدى إلى تفاقم أزمة البطالة وزيادة عدد العاطلين عن العمل.

---

[17] - وزارة التخطيط: المجموعة الاحصائية السنوية، لاعداد مختلفة للاعوام ١٩٨٠-١٩٩٠.

[18]- د. امال شلاش ،سياسة الاستيراد واسعار الصرف عطلت ٨٠% من الصناعات ،حلقة نقاشية حول رؤية في المتغيرات الاقتصادية لعراق ما بعد الحرب ،بيت الحكمة ،ع٣٤،بغداد ٢٠٠٣ ،ص٤٦.

[19] - المصدر السابق ،ص٤٧.

[20]- د.باسل جودت الحسيني ،السياسات الاقتصادية في العراق الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية ،ورقة مقدمة الى برنامج الامم المتحدة الانمائي ،بغداد ،٢٠٠٣،ص٦.

[21] -طارق الهاشمي: مقترح لمشروع معالجة البطالة في العراق،جريدة الاتحاد عدد ٢٠٠٥،٤٣٦٦٣،ص٥٥

٤- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الاداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرصة عمل بالقدر الكافي.
٥- معاناة الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية فهو اقرب ما يكون إلى الاقتصاد الخدمي (اذا ما استبعدنا القطاع النفطي) ذلك ان مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى حوالي (٢٢%) بينما تبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (١,٥%) فقط ، وان مساهمة القطاع الزراعي لا تتجاوز نسبة (٦,٥%) علماً بأن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى (٧٠%) وهو قطاع لا يساهم في مكونات تشغيل قوة العمل العراقية إلا بنسبة منخفضة لا تتجاوز في أفضل الأحوال (٢%) منها .
٦- استنزاف مشروعات البنية التحتية وغيرها مما اصابها من تدمير او شلل او تعطل.

**ثانيا : الاسباب الداخلية**

يعود مستوى البطالة المرتفع ومستوى العمالة الناقصة الى ثلاث عوامل رئيسية تعد من احد الاسباب الداخلية التي فاقمت معدلات البطالة فيها (٢٢) :
١- هبوط في الانتاج بسبب عرقلة النشاط الاقتصادي العادي الناجمة عن الاضرار الكبيرة التي اصابت الشركات وقت الحرب واستمرار مشكلات الامن التي لها تاثير سلبي عميق في النشاط التجاري ،فالمعلومات المتوفرة تشير مثلا الى ان المتعهدين ينفقون ما يتراوح بين ٣٠-٥٠% من مجموع تكاليف المشاريع على الامور المتعلقة بالوضع الامني .
٢- يتزايد عرض العمل بسبب دخول ١٧٠ الف عنصر جديد في القوة العاملة كل سنة نظرا لتركيب العراق السكاني الذي يطغى عليه عنصر الشباب وهم يتنافسون على فرص عمل نادرة .
٣- ان البنية الصناعية للاقتصاد تجعل من الصعب استيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل وبالتالي انشاء فرص عمل جديدة والواقع ان الانتاج الذي تحركه الدولة ووجود انظمة غير مرنة في سوق العمل والاعتماد الشديد على القطاع العام لانشاء فرص عمل جديدة هي امور تعيق اعادة تخفيض موراد العمل وانشاء مؤسسات اعمال جديدة .
بالاضافة الى هذه الاسباب يمكن اضافة اسباب اخرى تعد الاسباب الداخلية التي فاقمت معدلات البطالة ومنها :
١- عدم توازن معدلات التشغيل مع زيادة السكان فكلما بقيت معدلات التشغيل على حالها ازدادت الفجوة والهوة بين المعدلين وهذا معناه زيادة في معدلات البطالة حيث ان الطلب على العمل يرتبط على المستوى الكلي لمعدلات النمو الاقتصادي واتجاهاته .
٢- حالة عدم التوازن والموائمة بين انتاجية العمل وتعويضات المشتغلين والتي تعمل على خلق البطالة المقنعة يستلزم ايجاد حالة من التوازن ما بين الانتاجية والاجور وبما يجعل نمو معدلات الانتاجية بمستويات اعلى من تعويضات المشتغلين وبالشكل الذي يعمل على الاستخدام الامثل لقوة العمل من اجل تحقيق المساهمة المباشرة والفعالة لعنصر العمل في عملية الانتاج .
٣- عدم المواءمة بين التعليم وسوق العمل فالملاحظ على نظام التعليم العالي في العراق وجود نسبة عالية من الكليات الانسانية على حساب الكليات العلمية التي تؤهل الخرجين لوظيفة عملية إنتاجية أبداعية .فهناك اكثر من ٤٥٠٠ خريج كليات عاطل عن العمل ،واكثر من ٣٠٠٠خريج معاهد ومدارس ثانوية يضافون سنوياً الى صفوف البطالة(٢٣).اي عدم توازن معدلات التشغيل مع معدلات الزيادة في الخريجين الجدد من الكليات والمعاهد الصباحية والمسائية مما ادى الى زيادة معدلات البطالة . بالاضافة الى ان خصائص سوق العمل في

[22] - منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ،الحماية الاجتماعية في مرحلتها الانتقالية :سياسة سوق العمل وشبكات الحماية وصناديق التقاعد ،البنك الدولي ،٢٠٠٨،ص٤.
[23] - عبد الجبار الحلفي:البطالة في العراق مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان(43-٤٤)،٢٠٠٨،ص١٠٣.

العراق هو ارتفاع نسبة الشباب الذين يفتقرون الى المؤهلات اللازمة لتلبية احتياجات السوق الحالية والمستقبلية.علماً ان هؤلاء لا يدخلون الى سوق العمل الا بنسب ضئيلة .

## المبحث الثالث

## اثر النمو الاقتصادي على البطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار-Toda Yamamoto

### ٣-١-الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

كشفت دراسة Fabien طبيعة العلاقة بين متغيرين البطالة والنمو الاقتصادي باستخدام الارتباط الديناميكي الذي طوره Croux واخذ بيانات فصلية لمعدلات البطالة ونمو انتاجية العمل لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية لما بعد الحرب ووجدت الدراسة انهما مترابطان مع بعضهما (٢٤).

اخذت دراسة R.Harris و B.Silverstone اختباراً غير متماثل لقانون اوكن في سبع دول متشابه هي(استرليا ،وكندا، والمانيا،واليابان، ونيوزلندا،والمملكة المتحدة ،والولايات المتحدة) فوجدا أن العلاقة بين البطالة والناتج على المدى البعيد غير موجودة في كل من نيوزلندا،والمملكة المتحدة وهناك علاقة بين البطالة والناتج في المدى القصيروتعديل اللاتوازن الذي يختلف طبقا لوضع دورة الاعمال وبهذا فانه لانستطيع استخدام تقدير قياسي لقانون اوكن على أساس طريقة اللاتماثل(٢٥).

أوضحت دراسة Y. Hsing حقيقة العلاقة بين الناتج والبطالة باستخدام قانون اوكن على وفق طريقة Box-Cox وتقديره لنموذج الانحدار الذاتي الموسع extended autoregressive model وطبقت على اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية للمدة١٩٥٤ -١٩٨٢ وعبر عن المتغير التابع بمعدل البطالة والمتغير المستقل بفجوة الناتج المحلي الاجمالي وقُدّرت العلاقة على المدى الطويل فوجد ان اثر التغيرات في فجوة الناتج المحلي الاجمالي تكون اكبرعند معدلات البطالة المرتفعة(٢٦).

بين M.Zagler العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في أربع دول أوربية رئيسة هي(فرنسا ،وألمانيا ،وايطاليا،والمملكة المتحدة) وباستخدام نموذج vector error correction model حيث معدل البطالة متغير تابع والمتغير المستقل معدل النمو الاقتصادي.وجدت الدراسة ان الارتباط ايجابياً بين المتغيرين وهذا لا يتلاءم مع قانون اوكن في المدى الطويل،اما في المدى القصير فان أي زيادة في معدل البطالة تؤدي الى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي(٢٧).

استخدم John A. Tatom قانون اوكن لدراسة العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي الذي يشرح بصورة تقليدية وعند تعديل جزء من قانون اوكن بقيت المشكلات الاحصائية لذا اعتمد نموذج الانحدار الذاتي واخذ التغيرات الربع سنوية لمعدل البطالة يحكم معدل النمو

---

[24]-Fabien. Tripier:The dynamic correlation between growth and unemployment .Economics bulletin.Vol.5.No.4.2002.pp(1-9)

[25] -Harris. R. and B. Silverstone "Testing for asymmetry in Okun's law: A cross−country comparison.Economics Bulletin. Vol. 5. No. 2. (2001) pp. 1−13

[26]-Y.Hsing:Unemployment and the GNP gap;Okun's law revisited. Eastern Economic Journal.Vol.XVII.No.4.1991.pp(409-416)

[27] -M.Zagler: A vecter error correction model of economic growth and unemployment in major European countries and an analysis of Okun's law. Applied Econometrics and International Development. AEEADE. Vol. 3.No.3. 2003 .pp(93-118)

الاقتصادي استخدمه للتنبؤ كما ان معدل البطالة اكثر حساسية من معدل النمو الاقتصادي وأقترح الاستعمال بسياسات طلب فعالة بحذر متزايد في توجيه الإقتصاد (٢٨).

تناولت دراسةHubert Gabrisch و Herbert Buscher تحليل علاقة البطالة والنمو في الدول المتحولة تعمل البطالة العالية بشكل مخيّب للآمال في بلدان مركز اوربا وشرقها ،ان الدراسة مستندة الى إنحدار للبيانات مدمجة بمتغيّراتِ أدتية ((TSLS)) و توصلت الدراسة الى ان البطالة تستجيب لإنْتاج وليس تُغيّرُ بيئة مؤسساتية. وهذا يعطي دلالة على صلابةِ سوق العمالة ولا يؤدي دوراً مهماً في تَوضيح معدّلاتِ البطالة العاليةِ. بالأحرى، نمو الناتج المحلي الإجمالي هو مُسَيطِر على تقدم الإنتاجية، اما التوظيفَ فهو واطئ جداً (٢٩).

تهدف دراسةMaria J. Roa وآخرين الى بيان حقيقة وأصل التقلبات في نماذج النمو الاقتصادي من خلال تحليل التفاعل المشترك بين النمو الاقتصادي والبطالة في نموذج النمو الاقتصادي العام . وبينت الدراسة ان معدل البطالة ومتوسط دخل الفرد يتقلبان على طول الدورات وباختلاف الفترات الزمنية،وكل ذلك يتكرر خلال مسار الدورات . ومن هنا فالتحليل الديناميكي يبين ايجابية نمو الدخل باتجاه مستدام بتراكم المعرفة (٣٠).

بينت دراسة Martin F. J.Prachowny ان قانون اوكن مقبول للتنبؤ فزيادة الناتج بنسبة ٣% يؤدي الى تخفيض معدل البطالة بنسبة١%.وعند تقدير فجوة الناتج المحتمل للاقتصاد الامريكي بدالة الانتاج واستخدام البيانات للناتج المحتمل و NAIRU وجد ان المساهمة الحدية لتخفيض ١%من معدل البطالة يؤدي الى زيادة الانتاج بنسبة ٢/٣%(٣١).

تحلل الدراسة Philippe Aghion and Peter Howitt العلاقة بين النمو والبطالة في المدى الطويل مستخدمة نموذج توازن البطالة .والتحليل يكشف ويقارن بين اثرين متنافسين للنمو على البطالة الاول دور رأس المال الذي يزيد في النمو فترتفع عوائد رأس المال ومن ثم يخلق فرص عمل، وهكذا يخفض معدل البطالة والاثر الثاني هو اهلاك او ابادة القدرة على الابداع الذي يعني ان أي زيادة في النمو تخفض من العمل الكفء(٣٢) .

فسر Harris. R. and B. Silverstone العلاقة بين البطالة والانتاج في نيوزلندا مستخدمين قانون اوكن الذي يستخدم عرض فرضية بديلة لعلاقات غير متماثلة باعتماد البيانات الحديثة لنيوزلندا للمدة ١٩٧٨-١٩٩٩ بهدف قياس الارتباط لكلا المتغيرين على المدى الطويل والقصير ووجد انهما مترابطان الا انه يعتمد على طريقة التماثل المأخوذة (٣٣).

قاس عماد موسى درجة استجابة البطالة لنمو الناتج ،باستخدام معامل اوكن في أربع دول هي الجزائر ومصر وتونس والمغرب.ووجد عدم ملائمة قانون اوكن في الدول اعلاه وهذا يخالف النتائج التطبيقية التي تدعم وجود هذا القانون في الدول المتقدمة.وعزى ذلك الى ثلاث

---

[28]- John A. Tatom:Economic Growth and Unemployment: A Reappraisal of the Conventional View. Federal reserve bank of St. Louis. Oct. 1978.pp(16-22)

[29]- Hubert Gabrisch &Herbert Buscher: The unemployment-growth relationship in transition countries. Institut für Halle Institute for Economic Research.IWH-Discussionspapiere;IWH-Discussion Papers. November 2005. No. 5.pp(1-26) http://www.iwh-halle.de

[30]- Maria J. Roa &et al:Unemployment and Economic growth cycles.Studies in nonlinear dynamics&Econometrics.Vol.12.No.2.2008. http://www.bepress.com/snde/vol12/iss2/art6

[31] - Martin F. J. Prachowny: Okun's Law; Theoretical Foundations and RevisedEstimates. The Review of Economics and Statistics.Vol.75.No.2.1993.pp(331-339)

[32] - Philippe Aghion and Peter Howitt: Growth and Unemployment. The Review of Economic Studies. Vol. 61. No. 3 (July. 1994). pp( 477-494) +

[33]- Richard Harris and Brian Silverstone: Asymmetric Adjustment of Unemployment and Output in New Zealand:Rediscovering Okun's Law. university of Waikato. Department of Economics.Working Paper in Economics 2/00May 2000. http://www.durham.ac.uk/Economics

اسباب منها ان البطالة في هذه الدول لاتتغير حسب الدورة الاقتصادية،وان اسواق العمل ليست مرنة ،فضلا عن هياكل هذه الاقتصادات ليست متنوعة بما يكفي(٣٤).

حاول شيبي وشكوري قياس البطالة في الجزائر للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٦ بالاعتماد على اختبار العلاقات السببية وتحليل اثر الصدمات الهيكلية باستخدام نموذج VAR. وبينت الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي وحجم الدولة والايرادات و التضخم والاجور لايؤثر في حجم البطالة،في حين اسعار البترول وحجم الاستثمار يؤثران في حجم البطالة(٣٥).

أكدت دراسة مختاري فيصل ان علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي علاقة قوية في الجزائر للمدة ١٩٩٠ -٢٠٠٥ باعتماد قانون اوكن البسيط .وعلى الرغم من النمو ايجابي الا انه لا يمكن في الوقت الراهن من تخفيض نسب البطالة الكبيرة ولعل السبب يرجع الى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على النمو المحقق في قطاع المحروقات(٣٦).

اعتمدت دراسة Syed M. Ahsan وXing-Fei Liu على اخذ بيانات على وفق النوع ، واستخدم انحدار نصف لوغارتمية واخذ خمس دول هي الاردن وتونس والجزائر والمغرب ومصرللمدة١٩٩٠-٢٠٠٦ وقدر بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية فوجد سلوك البطالة في عدد السكان ومنهم الرجال بشكل خاص مترابط مع النمو الصحي .وان النمو يعمل على تخفيض البطالة وكما ان التعليم له اثر ايجابي في تخفيض البطالة وحثت الدراسة على تعليم النساء(٣٧).

حاول Tara M. Sinclair دراسة تطور العلاقة بين النمو والبطالة باستخدام نموذج المركبات الذي يحقق التفاعل بين النمو والبطالة .والنموذج يفصل بين متغيرين للاقتصاد الكلي نحو مركبات المعلمات والمركبات المؤقتة وبتقديرات للعلاقات المتبادلة بين المركبات في الاقتصاد الامريكي وبينت الدراسة وجود علاقة سلبية كبيرة بين مركبات المعلمات و الشيء نفسه بالنسبة لقانون اوكن في العلاقة بين المركبات المؤقتة. وهذا يدل على ان الارتباط الصفري بين مختلف المركبات يؤدي الى اعادة نحو تحركات مؤقتة اما في البطالة او الناتج (٣٨).

### ٣-٢- توصيف قانون اوكنOkun's Law

يعد قانون اوكن احد الادوات المستخدمة بصورة واسعة من قبل صناع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة ومكاسب النمو الاقتصادي.قاس قانون اوكن العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ،فقدم اوكن علاقتيين اختباريتن تربطان معدل البطالة بالناتج الفعلي في بحثه عام ١٩٦٢ ،واللتين اصبحتا مرتبطتان باسم الاقتصادي Arthur Okun.ولقد سمى الارتباط السلبي بين الناتج المحلي الاجمالي والبطالة بقانون اوكن.ويتمثل تألق قانون اوكن في سهولته اذ تضمن متغيرين اقتصاديين كليين مهمين.فضلاً عن ذلك،يبدو ان العلاقة تتعم بالدعم المختبري .اذ يمثل قانون اوكن علاقة احصائية بصورة اكثر من ان يكون ذات

---

[34]- Imad A.Moosa: Economic growth and Unemployment in Arab countries :Is Okun's low valid. Journal of Development and Economic Policies.Vol.10.No.2.2008.pp(7-24)

[35] - شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: البطالة في الجزائر; مقاربة تحليلية وقياسية،المؤتمر الدولي حول البطالة في الدول العربية ١٧-١٨ مارس (مصر:القاهرة،٢٠٠٨).

[36] - مختاري فيصل:العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والاثار على السياسات الاقتصادية، /www.kautjet.org

[37] - Syed M. Ahsan and Xing-Fei Liu: Understanding Unemployment in the Arab Countries: Towards a Policy Framework. Journal of Development and Economic Policies.Vol.10.No.2.2008.pp(119-155)

[38]- Tara M. Sinclair: Permanent and Transitory Movements in Output and Unemployment: Okun's Law Persists. Job Market Paper. Western Economic Association International 79th Annual Conference in Vancouver. October 10. 2004

ميزة هيكلية للاقتصاد .وكما هو الحال مع أي علاقة احصائية ،ربما يخضع القانون الى التعديلات نتيجة التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الكلي .

ان العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي يمكن ان تقدر بعدة طرائق .تتمثل الطريقة الاولى في التعبير عن التغير في معدل البطالة كدالة للتغير في الناتج المحلي الاجمالي وكما موضح في شكل النموذج الاول لقانون اوكن.

ان اول شكل نموذجي لقانون اوكن هو(٣٩):

$$\frac{\Delta u}{u} = a + b^* \frac{\Delta y}{y} \text{----------(1)}$$

اذ ان: u:البطالة ، y:الناتج الحقيقي ،b:معامل اوكن

وتبين المعادلة (١) ان النسبة a/b مدى السرعة التي يحتاجها الاقتصاد للنمو للحفاظ على المستوى المفروض لنسبة البطالة وهذه تسهل تقديرها لانها تعتمد على احصاءات الاقتصاد الكلي.في حين تمثل الطريقة الثانية لتحديد معدل البطالة دالة في فجوة الناتج المحلي الاجمالي وهي تأخذ العلاقة بين مستوى البطالة والتفاوت فيما بين الناتج الفعلي والناتج المتوقع لهذا عبر اوكن عن هذه العلاقة بمعادلة تباين اوكن بالشكل التالي(٤٠) :

$$u_t = c + d^* gap(gdp) --(2)$$

اذ ان: gdp:الناتج المحلي الاجمالي، gap:فجوة ، d:معامل اوكن

ان المعادلة اعلاه يوجد فيها العديد من المشكلات منها ما يتعلق بالناتج المتوقع والاستخدام الكامل كون بياناتهما لايمكن الحصول عليها من احصاءات الاقتصاد الكلي بصورة مباشرة.وقاد ذلك الاقتصاديين الى اجراء تعديلات من خلال اعتماد نموذج اوكن البديل الذي يشتق علاقة البطالة بالناتج من دون الاعتماد على تقديرات اتجاه العام .اذ سنقوم اولا بجعل معدل البطالة دالة بالناتج المحلي الاجمالي والمسار الزمني وبالصيغة اللوغارتمية.ومن الطرق الاخرى طريقة المركبات التي تأخذ في الحسبان تأثير متغيرات اخرى لم يتضمنها قانون اوكن في صيغته الأولى وان ميزة هذة الطريقة هي ان معامل اوكن يمكن ان يتغير مع الزمن تبعا للتغيرات في المكونات. ونظرا لطبيعة العلاقات الاقتصادية الديناميكية تم اعتماد الصيغة الدينامكية في هذه الدراسة بتقدير معدل البطالة الحالية كدالة لنمو الناتج مع تباطؤ زمني و معدل البطالة مع تباطؤ زمني على وفق الصيغة التالية(41):

$$U_t = a + \sum_{i=1}^{m} b_i U_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} g_i y_{t-i} + z_t \text{------(3)}$$

اذ ان:

Ut: معدل البطالة ،yt :الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، (m.n)مدد ابطاء

وهنا تبين المعادلة(٣)اثر نمو الناتج على البطالة في المدى القصيرمن خلال قيمة المعامل٠γ ،ويمكن حساب اثره على المدى البعيد من خلال حساب معاملات الدالة والمعطى بالصيغة التالية:

$$j = \frac{\sum_{i=0}^{n} g_i}{1 - \sum_{i=1}^{m} b_i}$$

[39]-Edward S.Knotek:How useful is Okun's law? Economic Review. fourth quarter.2007.p.74 http//www.kanasascityfed.org

[40] - Y.Hsing: op.cit.p.410

[41] - Imad A.Moosa: op.cit.p-13.

ومن هنا يمكن اعتماد عدة طرائق في التقدير ومنها طريقة الانحدار الذاتي الموسع(42) لـ Box-Cox وهذه الطريقة تتطلب مدد زمنية طويلة تتجاوز ٣٠ سنة ومن الطرائق الحديثة والتي تعتمد لدراسة العلاقات السببية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة هي Toda-Yamamoto test.

**٣-٣- اختبار Toda-Yamamoto test**

يستخدم اختبار Toda-Yamamoto test بين السلاسل الزمنية ولا تحذف قيم من السلسلة فهي مهمة لاختبار طبيعة العلاقة بين السلاسل غير المستقرة (٤٣)،الذي يعتمد على خطوات سببية كرانجر باستخدام نموذج VAR model وفي هذه الطريقة(٤٤) اولاً نحدد درجتي التكامل والتباطؤ بين المتغيرات على وفق صيغة الانحدار الذاتي لكل متغير ويستخدم معيار Schwarz Information Criterion لتحديد تباطؤ المتغيرات فنحصل على التباطؤ K ودرجة التكامل dmax وثانياً يتم تقدير نموذج VAR model وثالثا يتم تقدير العلاقة بين المتغيرات بتباطؤ (k+dmax).وهذا يعني ان K ≥dmax ونعتمد احصاءة wald التي تتبع توزيع $\chi^2$ بدرجة حرية مساوية لعدد المشاهدات(٤٥)ويعبر عن النموذج لمتغيرين بالصيغة التالية(٤٦):

$$u_t = a + \sum_{i=1}^{k+d_{\max}} b_i u_{t-i} + \sum_{j=1}^{k+d_{\max}} g_j y_{t-j} + z_{1t} \quad ----------(4)$$

$$y_t = a + \sum_{i=1}^{k+d_{\max}} b_i u_{t-i} + \sum_{j=1}^{k+d_{\max}} g_j y_{t-j} + z_{2t} \quad ----------(5)$$

واختبار Wald test المعدل على وفق الصيغة التالية(٤٧):

$$W = T\left[\frac{\hat{b}_i}{s.e(\hat{b}_i)}\right]^2$$

اذ ان $\hat{b}_i$:المعلمة المقدرة، $s.e\,\hat{b}_i$ :الانحراف المعياري للمعلمة وT:حجم العينة .

---

[42] - Ibid.p.14

3- Thiam Hee Ng: Direct Investment and Productivity:Evidence from the East Asian Economies Foreign. Research and Statistics Branch.United Nations.sta f f working paper 03.2006.p.16

4- Abdullah Yalama &Sibel Çelik: Financial Market Efficiency in Turkey; Empirical Evidence from Toda Yamamoto causality test.European Journal of economics.Finance and administrative .Issue.13.2008.p.89. http://www.eurojournalsn.com

[45] -Mansour Z.Nezhad&R.Zarea:Investigating the causality Granger relationship between the rates of interest and inflation in Iran. Journal of social science .Vol.3.No.4.2007.p.240 .

[46] -Jarita Duasa:Malaysian foreign direct investment and growth ;Does stability matter.Journal of economic cooperation.Vol.28.No.2.2007.p.86.

[47] -Zapata H.O and A.N.Rambaldi:Monte carlo evidence on cointegration and causation.Oxford Bulletin of economics and statistics.Vol.59.No.2.1997.p.292.

**٣-٤- تقدير وتحليل النتائج:**

بدءاً تم احتساب معامل اوكن وفق الصيغة الديناميكية والمبينة في الجدول (٣). ان المعادلة المقدرة لاتوجد بها مشكلة الارتباط الذاتي على وفق احصاءة دربن واتسنHD-W حيث ان h>1.645 تشير الى رفض فرضية العدم ويساند هذا الاختبار الفرضية الايجابية للارتباط ،وان معامل اوكن غير معنوي الذي يعبر عن اثر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على معدل البطالة خلال المدى القصير .

**جدول(٣)**

**نتائج تقدير معامل اوكن من معادلة (٣)**

| معلمات | α | β | γ |
|---|---|---|---|
| | 12.042 | 0.4046 | -0.06568 |
| t | 2.07 | 1.47 | -1.13 |
| $R^2$ | 31.7% | | |
| HD-W | 1.802391 | φ | -0.11031 |
| Sc | 6.1401* | | |

(*)اقل قيمة لمعيارSchwarz بالنسبة للبطالة ،(.k=1.n=13).tc(11.5%.2.20) .

والذي بلغ (0.06568-) في حين احتسب قيمة معامل اوكن خلال المدى الطويل والذي قدربـ(0.11031-) وهذا يعني ان البطالة تعتمد على معدل نمو الناتج المحلي ومتغيرات اخرى ، فضلاً عن ان معدل البطالة ليس شديد الحساسية للتغيرات التي تحصل بالناتج المحلي الاجمالي و معامل الارتباط ضعيف بين المتغيرين يرجع السبب في ذلك الى ان سياسة التوظيف في العراق غير ملائمة مع السياسات الاقتصادية ،كما ان هذا الارتباط يعطي دلالة على ان الظروف والتغيرات الحاصلة في العراق انعكست سلباًعلى طبيعة العلاقة بين المتغيرين مما يستبعد ملائمة هذا القانون لدراسة العلاقة بين المتغيرين بالاضافة الى ذلك عدم مرونة الجهاز الانتاجي على استيعاب البطالة المتزايدة في العراق وخاصة بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ .لذا تقدير العلاقة بطريقة السلاسل الزمنية ودراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرين على وفق اختبار Toda-Yamamoto والجدول (٤) يبين المتغيرين YkوUk والتباطؤات الزمنية لخمس سنوات مع قيمة Scالموضحة امام كل تباطؤ .ويظهر من خلال بيانات الجدول ان اقل تباطؤ لمتغير البطالة عند تباطؤ الاول وكذلك متغير الناتج المحلي الاجمالي. اما استقرارية المتغيرات فتوضح من خلال الرسم البياني أنها غير مستقرة والمبينة في الشكلين الاول والثاني.

**جدول (٤)**

**تباطؤ المتغيرين على وفق معيار** Schwarz

| y(K) | Sc | U(k) | Sc |
|---|---|---|---|
| 1 | 9.448105* | 1 | 6.1401* |
| 2 | 12.0202 | 2 | 8.927408 |
| 3 | 14.65044 | 3 | 11.50129 |
| 4 | 16.81771 | 4 | 14.36128 |
| 5 | 19.59863 | 5 | 16.42124 |

(*) اقل قيمة

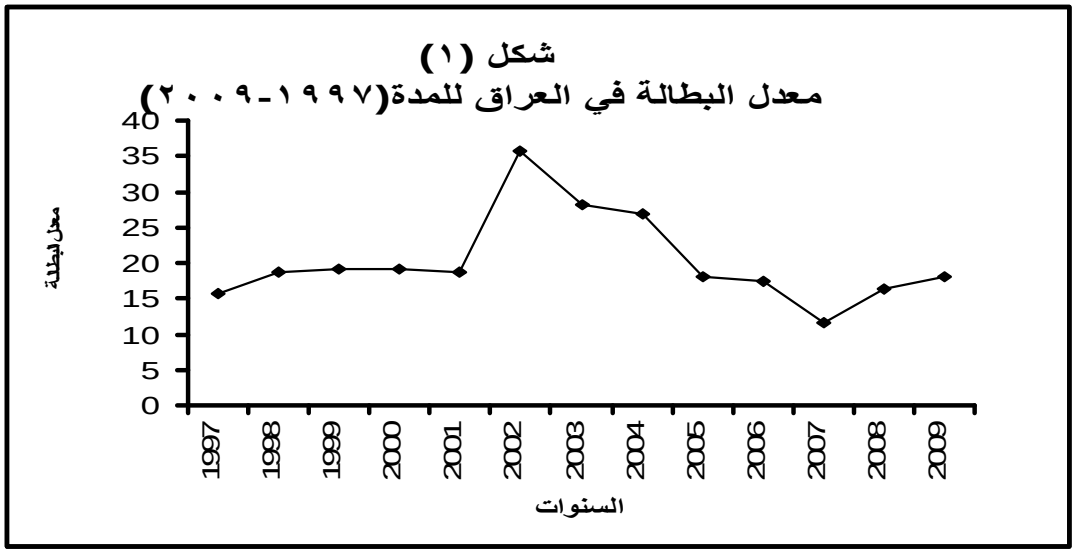


المصدر:تم اعداد الشكل على وفق بيانات الملحق(١)

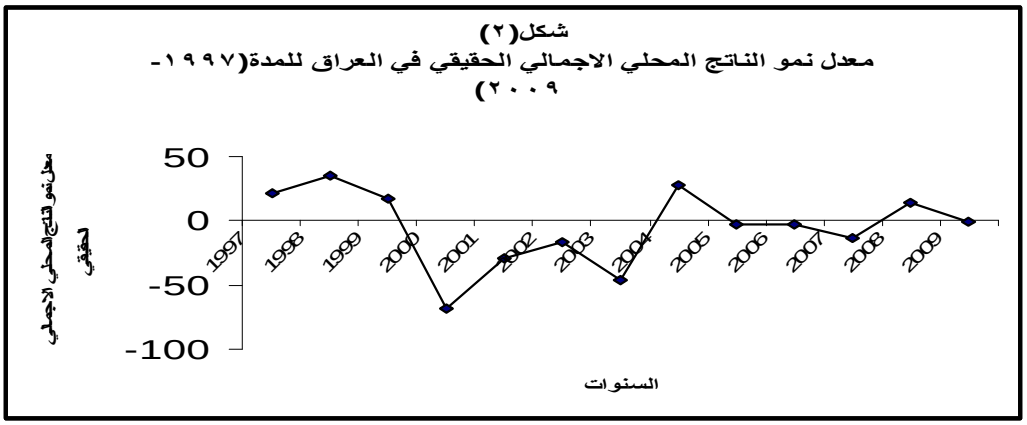


المصدر:تم اعداد الشكل على وفق بيانات الملحق (١)

اما الاختبار الاحصائي لديكي فولرDF اظهر عدم استقرارية المتغيرات حسب ونماذج الاختبار التالية :

(١)بدون حد ثابت و بدون اتجاه زمني. (٢) مع حد ثابت و بدون اتجاه زمني. (٣)باتجاه زمني وحد ثابت . وكما مبينة في الجدول (٥) وقد بين الجدول عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي نماذج ديكي فولر المقدرة كون ان قيمته الجدولية عند مستوى ٥% هي du=1.562 و dl=0.861 وان السلاسل غير مستقرة بالنسبة لمتغير البطالة ومستقر عند النموذج (١) لمتغير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي وهذا النموذج نادر الحدوث وغير مقبول في الظواهر الاقتصادية كون المتغير يتغير عبر الزمن لذا تم اعتماد الطرائق الاخرى لتحقيق الاستقرارية اخذ الفرق الاول لكل سلسلة زمنية وان المعلمة تكون معنوية عند مستوى ٥%والبالغة جدولياً (3.89731-) وفق جداول MacKinnon الموضحة في جدول (٥)

**جدول (٥)**

**نتائج اختبار جذور الوحدة حسب اختبار ديكي فولر** DF

| المتغيرات | النماذج | 1 | 2 | 3 | 2* |
|---|---|---|---|---|---|
| U | α | | 11.26 | 11.8 | -0.057 |
| | β | | | - 0.431 | |
| | δ | -0.037 | -0.54 | - 0.566 | -1.2534 |
| | t | -0.42 | -1.97 | -2.02 | -3.92 ** |
| | D-w | 2.42 | 1.98 | 2.08 | 1.94 |
| y | α | | -6.365 | -6.326 | -3.47 |
| | β | | | 0.828 | |
| | δ | - 0.827 | -0.8633 | 0.8560 | -1.4031 |
| | t | -2.84** | -2.86 | -2.69 | -4.61** |
| | D-w | 2.01 | 2.03 | 2.07 | 2.22 |

المصدر: (١،٢،٣) نماذج ديكي فولر المقدرة من بيانات الملحق(١)،قيمة الجدولية لـــ t حسب جداول MacKinnon (١،١.٩٦٩٩٢- )(٢،٣.١٢٢١- )(٣،٣.٨٢٨٨- ). **: تعني ان المعلمة معنوية عند مـــستوى ٥%،*2 :النموذج الثاني لديكي فولر بعد الفرق الاول.

ويمكن تلافي هذه العيوب باستخدام طريقةToda-Yamamoto test وهذا يعنـــي ان K=1وd=1 ،اذن رتبة VAR=2. تم تقدير وفق المعادلتين(٤،٥) وحساب احصاءة Wوكمـــا مبين في الجدول (٦) .

**جدول (٦)**

**نتائج تقدير معادلات الانحدار الخاصة بنموذج** VAR **واختبار** Wald

| نوع العلاقة | المعادلة | $R^2$ | F | اتجاه التسبيب | W |
|---|---|---|---|---|---|
| U=F(y) | $U = 15.5 + 0.3\ U_{t_1} - 0.09\ U_{t_2} - 0.07\ y_{t_1} - 0.103\ y_{t_2}$ | 53.5% | 1.73 | y→U | 14.3 |
| | t 2.11 0.84 -0.26 -1.05 - 1.63 | | | | |
| y =F(U) | $y = - 11.7 - 2.4\ U_{t_1} + 2.4\ U_{t_2} + 0.1\ y_{t_1} - 0.3\ y_{t_2}$ | 34.4% | 0.70 | U→y | 26.2* |
| | t -0.32 -1.42 1.48 0.45 -0.81 | | | | |

*: معلمة معنوية عند مستوى معنوية ٥ % $\chi^2$(١٣و٥%)=٢٢,٣٦٢١، $t_c$(٩و٥%)=٢,٢٦ تم اعتماد على

D.N.Gujarati :Basic econometrics .3rd edition .(New york:Mcgraw-Hill.Inc.1995).pp(809.817)

يوضح الجدول (٦) ان معدل نموالناتج المحلي الاجمالي يتناسب عكـــسيا مـــع معـــدل البطالة فكلما كان هناك نمو اقتصادي مرتفع يسهم بشكل كبير في تخفيض معدل البطالة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.في حين وجود حجم متزايد من البطالة من المؤكد ان يؤدي الـــى

هدر واستنزاف كل الموارد التي يمكن ان تحصل عليها الدولة نتيجة ارتفاع النمو الاقتصادي وعلى وفق اختبار Wald فالعلاقة هي غير سببية من الناتج الى البطالة وجاءت المعلمة ut-1 غير معنوية على وفق اختبار t .اما العلاقة من البطالة الى معدل نموالناتج فكانت سببية وفق اختبار Wald وهذا يعني ان البطالة تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل سلبي كما تبينه اشارة معلمة ut-1 . وكما ان المعلمة yt-1 غير معنوية على وفق اختبار t وهذا يعزى الى ان الناتج معتمد في نموه على انتاج قطاع النفط بنسبة تتجاوز ٧٠% كون ان هذا القطاع كثيف راس المال مما يعني ان تأثير البطالة على النمو يكون كبيراً في الاقتصاد العراقي.

## المبحث الرابع

### مقترحات لحل مشكلة البطالة في العراق

سعى الكثير من المفكرين الى حل مشكلة البطالة واقترحوا العديد من النظريات والحلول كل حسب نوع البطالة الموجودة في المجتمع .ومما لا شك فيه انه لا يمكن حل مشكلة البطالة في العراق بوصفه سحرية ما لم تكن هناك رؤية مشتركة لدى الكيانات السياسية التي تتشكل منها الحكومة حول وضع الرؤية الاساسية لتخفيف هذه المشكلة .وسوف نستعرض بعض المقترحات لحل مشكلة البطالة في العراق .

١- يمكن للقطاع الزراعي ان يساهم في معالجة هذه المشكلة والتخفيف من حدتها من خلال تنشيط فاعلية هذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني والذي يمكن ان يستوعب اعداد كبيرة من الايدي العاملة وذلك من خلال استغلال المساحات الزراعية وخاصة ان معظم العمليات الزراعية تنفذ عن طريق الايدي العاملة وهذه يمكن ان تسهم في تحسين اوضاع القطاع الزراعي بشكل عام وتخفيف البطالة بشكل خاص .اما بالنسبة للجانب الحيواني فان دعم مشاريع الثروة الحيوانية من خلال تقديم القروض الصغيرة لمشاريع الدواجن او الماشية وهذا يسهم في منع استيراد منتجات الثروة الحيوانية وحماية الانتاج المحلي .

٢- توسيع مساهمة المرأة في عمليات الانتاج وذلك من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة بما يسهم في عمل ربات البيوت من جهة والعاطلين ممن لا يجدون فرص عمل مناسبة لهم .

٣- اعادة النظر بقانون التقاعد المعمول به بشكل دوري علما ان قانون التقاعد المرقم ٢٧ الصادر في ٢٠٠٦ لم يتم العمل به لحد الان والقاضي بحصول الموظف المتقاعد على ٨٠% من اخر راتب له في الوظيفة ممن امضى خدمة فعلية لفترة ثلاثين سنة ولذلك فان عدم تفعيل هذا القانون سيبقي اعداد من الخريجين في حالة بطالة .

٤- اعادة النظر في اقامة المصانع المختصة وخاصة الصناعات العسكرية وتحويرها بحيث تكون صالحة للصناعات المدنية بضمنها صناعة المواد الاولية التي تدخل في انتاج وتكملة السلع المدنية وبالتالي سيكتفي العراق من هذه المنتجات ذاتيا ويستقطب اعداد من القوى العاملة وبالتالي تنخفض نسبة البطالة .

٥- الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي احدى اهم المجالات اليوم لاستيعاب اعداد كبيرة من العمالة وهو ما يتطلب تقديم العون والمساندة المادية والقانونية ومواجهة العقبات التي تواجهها لاسيما التمويلية منها والادارية والتسويقية .وتشير المصادر الى ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدو تستوعب ٩٠% من جملة العمالة وفي اليابان تقدر النسبة بنحو ٨٥% (٤٨). وبالتالي فان الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة وفتحها امام العاطلين عن العمل يمكن ان يسهم في تخفيض اعداد من القوى العاملة .

[48] - باسم عبد الهادي حسن ، مصدر سابق ، ص٨.

٦- ان عملية التوجه للقضاء على البطالة يتجسد في مدى امكانية العمل على تعبئة قوة العمل وتوزيعها على فروع الانتاج او الانشطة الاقتصادية من خلال تراكيبها السكانية ومستويات النمو الاقتصادي لذا تعد مسالة المسوحات الاحصائية هي الاساس لتحقيق مثل هذه المهمات اضافة الى التعرف على اليد العاملة وتطوير مصادر النمو وتقدير حجم الاحتياجات وتغيرات القدرة الاستهلاكية والادخارية والاستثمارية للتوصل الى اعادة توزيع قوة العمل عن طريق العلاقة التخطيطية في التوسع الكمي للعاملين وتطوير وسائل الانتاج .

٧- تطوير مشروع شبكة الحماية الاجتماعية فبعد احداث ٢٠٠٣ تم انشاء شبكة الحماية الاجتماعية ولذلك يجب التوسع في تحديد دور شبكة الحماية لتكون بداية حقيقية في اعادة توزيع الدخل على ان يتم توزيعها بشكل عادل من خلال تشكيل هيئة متخصصة لاعانة العاطلين عن العمل تقوم هذه الهيئة بتسجيل اعداد العاطلين عن العمل واسمائهم وجميع الاحصائيات الكاملة والدقيقة بعدد العاطلين الذين تحتاجهم مؤسسات الدولة والملاكات المحددة لكل مؤسسة من هذه المؤسسات وبالتالي يتم الارتباط بين شبكة الحماية والعاطلين الذين يتم ادخالهم الى مؤسسات الدولة .

٨- انشاء بنوك للتوظيف تتبع وزارة العمل وهنا تبدو اهمية الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في انشاء بنوك وطنية للتوظيف توفر قواعد معلومات متكاملة للوظائف الشاغرة في كل القطاعات يتم تحديثها يوميا وتكون متاحة من خلال مواقع الانترنت وهذه الادارة تعمل بشكل متكامل مع شبكة الحماية الاجتماعية كونها توفر فرصة التعرف على طبيعة الوظائف الشاغرة .

٩- الاهتمام بالخدمات العامة والتعامل معها بكل ايجابية وتوفير الامكانيات التي تجعلها تسير بالشكل الصحيح والسليم كونها اعمال لا تحتاج الى خبرة او دراسة كأن تكون اعمال البلديات والنقل والتحميل فان انعاش الاقتصاد العراقي من خلال انشاء موانئ جديدة يسهم في استيعاب اعداد من العاطلين عن العمل وكذلك الاشراف على اعمال البلديات يسهم في تحسين الاوضاع الخدمية في الاقتصاد العراقي .

١٠- وفق علاقة البطالة السلبية بالنمو الاقتصادي كما بينه اختبار Toda-Yamamoto سببية باتجاه واحد من البطالة الى النمو الاقتصادي ، فاستحداث الدولة لبعض المشروعات الاستثمارية بناء مشاريع صناعية وزراعية تساهم في تحقيق نمو حقيقي وليس نمو يرتفع بارتفاع اسعار النفط مثل المشاريع التي تستوعب عدد كبير من العمالة عن طريق انشاء جمعية تتمتع باستقلالية مؤسسيها تضم ذوي الخبرات
والكفاءات تقوم بوضع استراتيجيات لمكافحة هذه القضية والاشراف والمتابعة مع المراقبة الدورية لكل اداء كما تضم القطاعين العام والخاص.

اذن يفهم من خلال ما تم توضيحه ان لهذا الموضوع اهمية كبيرة كون البطالة لها اثار سلبية ليس فقط على العاطلين عن العمل فحسب بل انها تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ولهذا ينبغي الحد من هذه المشكلة والعمل على معالجتها معالجة فعالة ولهذا لا بد من وضع الصيغ والمقترحات المناسبة ليتسنى لنا القضاء على البطالة في الاقتصاد العراقي .

## الاستنتاجات والتوصيات :

### أولا: الاستنتاجات:

١- ظهرت البطالة في العراق منذ ثلاثة عقود وقد مرت بثلاث مراحل هي السلوكية والهيكلية والمقنعة ثم مرحلة البطالة المستوردة والتي صاحبت الانفتاح الاقتصادي الذي عمق من المشكلات التي عانى منها الاقتصاد العراقي .وتعد احدى اخطر المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي بسبب أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وسياسية.

٢- ساهمت عدة اسباب داخلية وخارجية في تفاقم البطالة وخصوصا خلال مدة٢٠٠٣-٢٠٠٩ ومنها تجميد التعيينات في مؤسسات الدولة واحلال الوزارات وتسريح اعداد من العاملين مما زاد من حجم البطالة في العراق.
٣- اتضح من خلال المسوحات التشغيل والبطالة ان اعلى نسبة بطالة كانت في محافظة ذي قار وتلتها كربلاء ثم البصرة مما يعني اهمال المحافظات الجنوبية في سياسات التوظيف .
٤- ان تقدير معامل اوكن اعطى معلمةغير معنوية مما يعني ان القانون غير ملائم تطبيقه في الاقتصاد العراقي بسبب ان البطالة في العراق لاتتغير حسب الدورة الاقتصادية من جهةوان سوق العمل غير مرن من جهة اخرى .
٥- ان العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة علاقة باتجاه واحد بسبب ضعف الارتباط بين الناتج ومعدل البطالة في الاقتصاد العراقي لاعتماده على قطاع النفط في تكوين الناتج مما حد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل.
٦- ان العلاقة سببية وفق اختبارToda-Yamamoto من البطالة الى معدل نمو الناتج وهذا يعني ان البطالة تؤثر في النمو الاقتصادي بشكل سلبي فوجود حجم متزايد من البطالة من المؤكد ان يؤدي الى هدر واستنزاف كل الموارد
٧- ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي لذا فالنمو فيه لايعد نمواً حقيقياً وأدت السياسات الاقتصادية المركزية إلى ضعف النمو الاقتصادي وظل هذا الاقتصاد يخطو خطوات متواضعة . مما حد من قدرته على استيعاب القوى العاملة الداخلة إلى سوق العمل سنويا .

**ثانيا:التوصيات:**

١- التاكيد على التدريب المهني لقوة العمل باعتبارها الاداة الرئيسية لهيكل العمل .
٢- العمل على توزيع قوة العمل لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية .
٣- التنسيق بين وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والتخطيط والتعاون الانمائي والشؤون الاجتماعية والعمل والمالية بشان الموازنة بين مخرجات التعليم وسوق العمل واصلاح النظام التعليمي في العراق .
٤- في ضوء اعادة الاعمار وتشجيع الاستثمار الاجنبي يجب سن تشريع يحتم على جميع الشركات والبنوك الاجنبية العاملة في العراق ان يكون كل موظفيها والعاملين فيها من العراقيين فقط .
٥- تاسيس مكاتب العمل التي تضطلع بها مهمة الاستقصاء عن مكان العمل فاذا وجدت بعض الاماكن مزدحمة بالعمال العاطلين على ان يتم ارسالهم الى الاماكن المفتقرة الى قوة العمل .
٦- تشكيل هيئة متخصصة بمعالجة البطالة ترتبط بمجلس الوزراء وبهيئة العمل والشؤون الاجتماعية تكون مهمتها معالجة البطالة بين الشباب بشكل عام ومعالجة البطالة بين الاطفال الذين هم دون سن العمل ومحاولة ايجاد مصدر دخل لهم لحين دخول اعمارهم الى سن العمل وبالتالي تهيئتهم الى العمل .
٧- اعداد معهد متخصص بالعاطلين عن العمل تكون مهمته تدريب العاطلين عن العمل على المهارات كالنجارة والحدادة وتصنيع بعض المواد الاساسية ليتسنى بعد ذلك تقديم القروض لهم لممارسة الاعمال التي تم تدريبهم عليها .
٨- اعطاء الخريجين القروض الصغيرة على ان يتم استثمارها في اصلاح الاراضي الزراعية وتقديم الاسمدة والمبيدات لهم لتسهيل زراعة الاراضي وهذا من شانه ان يسهم في تحسين اوضاع القطاع الزراعي وكذلك دخول اعداد من العاطلين عن العمل الى قوة العمل الحقيقية والمساهمة في الناتج المحلي الاجمالي .
٩- معالجة مشكلة التصحر في العراق وتوسيع الطرق الخارجية وذلك من خلال التنسيق بين وزارة البيئة والنقل والمواصلات بتشغيل اعداد من العاطلين لمعالجة التصحر وجعل البيئة كانها بساط اخضر وكذلك العمل على تعبيد الطرق الخارجية وتوسيعها اذ يمكن ان يسهم ذلك في

تشغيل اعداد من العاطلين عن العمل وتوفير مصدر دخل وتحسين الاوضاع الخدمية في الاقتصاد العراقي .

١٠- اعطاء جزء من مخصصات شبكة الحماية الاجتماعية الى مستحقيها بشرط ان يشرف على ذلك موظفون من هيئة النزاهة لمنع الهدر في المال العام وخضوعه للفساد الاقتصادي علما ان معظم من يشملون بدعم شبكات الحماية هم من غير مستحقيها.

١١- اعادة توزيع الدخل وذلك من خلال رفع مخصصات الدعم للعاطلين عن العمل على ان تكون مخصصات الدخل متوازنة مع المستوى العام للاسعار ودعم قطاع السياحة في استقطاب اعداد من العاطلين عن العمل للعمل في هذا القطاع .

١٢- ايجاد سبل تنسيقية كبيرة بين السياسات الاقتصادية وسياسات التوظيف في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص مستقبلا

**المصادر**:


١. د. امال شلاش ،سياسة الاستيراد واسعار الصرف عطلت ٨٠% من الصناعات ،حلقة نقاشية حول رؤية في المتغيرات الاقتصادية لعراق ما بعد الحرب ،بيت الحكمة ،٣٤٤،بغداد،٢٠٠٣ .

٢. د. ازاد احمد سعدون ،د.سمير فخري نعمة العاني ،انعكاسات السياسات المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي ،ندوة البطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي ، جامعة الموصل،كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد،٢٤ اذار ٢٠٠٩).

٣. د.باسل جودت الحسيني ،السياسات الاقتصادية في العراق الواقع الراهن مع نظرة مستقبلية ،ورقة مقدمة الى برنامج الامم المتحدة الانمائي ،بغداد ،٢٠٠٣.

٤. باسم عبدالهادي حسن ،البطالة في الاقتصاد العراقي :الاسباب والحلول الممكنة ،البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،٢٠٠٩ .

٥. خالد حامد عبد ،دور الضرائب في مكافحة البطالة، ندوة البطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي، جامعة الموصل،كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد،٢٤ اذار ٢٠٠٩).

٦. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات:نتائج مسح التشغيل والبطالة ،سنوات٢٠٠٦،٢٠٠٨,٢٠٠٥,٢٠٠٤,٢٠٠٣

٧. الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات:نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة ٢٠٠٧.

٨. شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: البطالة في الجزائر; مقاربة تحليلية وقياسية،المؤتمر الدولي حول البطالة في الدول العربية ١٧-١٨ مارس (مصر:القاهرة،٢٠٠٨)

٩. عبد الجبار الحلفي:البطالة في العراق مع اشارة خاصة الى بطالة الشباب ،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان(٤٣-٤٤)،٢٠٠٨.

١٠. طارق الهاشمي: مقترح لمشروع معالجة البطالة في العراق،جريدة الاتحاد ،عدد ٢٠٠٥،٤٣٦٦٣،ص٥٥.

١١. د. مهدي العلاق ،التنمية البشرية في العراق :نظرة احصائية ،المؤتمر الاقتصادي الوطني الاول للمدة ١٥-١٦ ايار ٢٠٠٤ ،مركز الدراسات والبحوث ،٢٠٠٥ .

١٢. منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ،الحماية الاجتماعية في مرحلتها الانتقالية :سياسة سوق العمل وشبكات الحماية وصناديق التقاعد ،البنك الدولي ،٢٠٠٨.

١٣. منهل مجيد احمد ،اوان عبدالله الفيضي ،مشكلة البطالة الاسباب والمعالجات ، ندوة البطالة وسبل معالجتها في الاقتصاد العراقي، جامعة الموصل،كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد،٢٤ اذار ٢٠٠٩.

١٤. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،مسح الاحوال المعيشية في العراق ٢٠٠٤ ،ج٢،التقرير التحليلي ،ط١،بغداد، ٢٠٠٥.

١٥. مختاري فيصل:العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والاثار على السياسات الاقتصادية، www.kautjet.org/
١٦. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهازالمركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٣ ،٢٠٠٤ .
١٧. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهازالمركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مسح التشغيل والبطالة ٢٠٠٤ ،٢٠٠٥ .
١٨. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة،خلاصة نتائج مسح التشغيل والبطالة في العراق لعام ٢٠٠٨ ،بغداد ،٢٠٠٩
١٩. وزارة التخطيط:المجموعة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للاحصاء لسنة٢٠٠١.
٢٠. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي :مسح التشغيل والبطالة عام ٢٠٠٨ ،بغداد،٢٠٠٨،ص٥.
٢١. الهيئة الادارية لجمعية الاقتصاديين العراقيين ،المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي ،مجلة الاقتصادي ،عدد خاص ،المؤتمر العلمي ١٤ ،للمدة ١٢-١٣ اذار ٢٠٠٢ .
20- Abdullah Yalama &Sibel Çelik: Financial Market Efficiency in Turkey; Empirical Evidence from Toda Yamamoto causality test.European Journal of economics.Finance and administrative .Issue.13.2008.p.89. http://www.eurojournalsn.com
21-D.N.Gujarati :Basic econometrics .3rd edition .(New york:Mcgraw-Hill.Inc.1995)
22- Edward S.Knotek:How useful is Okun's law? Economic Review. fourth quarter.2007. http//www.kanasascityfed.org
23-Fabien. Tripier:The dynamic correlation between growth and unemployment .Economics bulletin.Vol.5.No.4.2002.
24-Global Security Iraq: Growing unemployment threaten stability.UN says(2009)
25-Harris. R. and B. Silverstone "Testing for asymmetry in Okun's law: A cross−country comparison.Economics Bulletin. Vol. 5. No. 2. (2001)
26-Hubert Gabrisch &Herbert Buscher: The unemployment-growth relationship in transition countries. Institut für Halle Institute for Economic Research. IWH- Discussions papiere; IWH-Discussion Papers. http://www.iwh-halle.deNovember 2005. No. 5
27-Imad A.Moosa: Economic growth and Unemployment in Arab countries :Is Okun's low valid. Journal of Development and Economic Policies.Vol.10.No.2.2008
28-Jarita Duasa:Malaysian foreign direct investment and growth ;Does stability matter.Journal of economic cooperation.Vol.28.No.2.2007
29-John A. Tatom:Economic Growth and Unemployment: A Reappraisal of the Conventional View. Federal reserve bank of St. Louis. Oct. 1978
30-Mansour Z.Nezhad&R.Zarea:Investigating the causality Granger relationship between the rates of interest and inflation in Iran.Journal of Social science .Vol.3.No.4.2007.

31-Maria J. Roa.& et al "Unemployment and Economic Growth Cycles". Studies in Nonlinear Dynamics & Econometrics: Vol. 12: No. 2. (2008) Article6.http://www.bepress.com/snde/vol12/iss2/art6
32-Martin F. J. Prachowny: Okun's Law; Theoretical Foundations and Revised Estimates. The Review of Economics and Statistics.Vol.75.No.2.1993
33-M.Zagler: A vecter error correction model of economic growth and unemployment in major European countries and an analysis of Okun's law. Applied Econometrics and International Development. AEEADE. Vol. 3.No.3. 2003
34-Philippe Aghion and Peter Howitt: Growth and Unemployment. The Review of Economic Studies. Vol. 61. No. 3 (July. 1994)
35-Richard Harris and Brian Silverstone: Asymmetric Adjustment of Unemployment and Output in New Zealand:Rediscovering Okun's Law. university of Waikato. Department of Economics.Working Paper in .Economics 2/00 May 2000
http://www.durham.ac.uk/Economics
36-Syed M. Ahsan and Xing-Fei Liu: Understanding Unemployment in the Arab Countries: Towards a Policy Framework. Journal of Development and Economic Policies.Vol.10.No.2.2008
37-Tara M. Sinclair: Permanent and Transitory Movements in Output and Unemployment: Okun's Law Persists. Job Market Paper. Western Economic Association International 79th Annual Conference in Vancouver. October 10. 2004.
38-Thiam Hee Ng: Direct Investment and Productivity:Evidence from the East Asian Economies Foreign. Research and Statistics Branch.United Nations. staff working paper 03.2006

39-Zapata H.O and A.N.Rambaldi:Monte carlo evidence on cointegration and causation. Oxford Bulletin of economics and statistics.Vol.59.No.2.1997
40-Y.Hsing:Unemployment and the GNP gap;Okun's law revisited. Eastern Economic Journal.Vol.XVII.No.4.1991.

## ملحق (١)

## معدل نموالناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة في العراق للسنوات (١٩٩٧-٢٠٠٩)

| السنوات | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي | معدل البطالة | السنوات | معدل نمو الناتج المحلي لاجمالي | معدل البطالة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1997 | 21.2379 | ١٥,٦٠ | 2003 | -46.0244 | ٢٨,١٠ |
| 1998 | 34.8571 | ١٨,٨٠ | 2004 | 27.67604 | ٢٦,٨٠ |
| 1999 | 17.58227 | ١٩,٢٠ | 2005 | -2.56336 | ١٧,٩٧ |
| 2000 | -67.8793 | ١٩,١٠ | 2006 | -2.52882 | ١٧,٥٠ |
| 2001 | -29.2991 | ١٨,٨٠ | 2007 | -13.7803 | ١١,٧٠ |
| 2002 | -16.7811 | ٣٥,٨٠ | 2008 | 14.14992 | ١٦,٢٨ |
| | | | 2009 | -0.44525 | ١٨,٠٠ |

المصدر:


- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات:نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنوات٢٠٠٦،٢٠٠٨,٢٠٠٥,٢٠٠٤,٢٠٠٣.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهازالمركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ،العراق :بغداد ،المطابع المركزية ،٢٠٠٨ ،ص٢٠٩ .
- ١٩٩٧: وزارة التخطيط:المجموعة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للاحصاء لسنة٢٠٠١
- ١٩٩٨-٢٠٠٢ تم تقرير نسبة البطالة ٣٠% بالاعتماد على المصدر الهيئة الادارية لجمعية الاقتصاديين العراقيين ،المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي ،مجلة الاقتصادي ،عدد خاص ،المؤتمر العلمي ١٤ ،للمدة ١٢-١٣ اذار ٢٠٠٢ ،ص٥ .
- (٢٠٠٧)الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات:نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق لسنة ٢٠٠٧،ص٣٢٤
- (٢٠٠٩) Global Security Iraq: Growing unemployment threaten stability.UN says